الأمم المتحدة

A/77/PV.93

الجمعية العامة

الدورة السابعة والسبعون

المحاضر الرسمية

الجلسة العامة **93**

الإثنين، 24 تموز/يوليه 2023، الساعة 15/00

نيويورك

الرئيس: السيد كوروشي . . . . . (هنغاريا)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد راي (نيبال).

افتُتِحَت الجلسة الساعة 15/05.

البند 18 من جدول الأعمال (*تابع*)

التنمية المستدامة

مشروع قرار (A/77/L.80)

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لوزير السياحة والثقافة والفنون في ترينيداد وتوباغو ليعرض مشروع القرار A/77/L.80.

السيد ميتشل (ترينيداد وتوباغو) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أعرض على الجمعية مشروع القرار A/77/L.80، المعنون "اليوم العالمي لطبول ستيل بان".

إن قصة "طبول ستيل بان" تتكلم عن المرونة والاستدامة. والواقع أنني فخور جدا بأن أتشاطر مع الجمعية أنه من خلال الإبداع الفطري وسعة الحيلة لدى شعبنا، انطلق تطور "طبول ستيل بان" من بدايات متواضعة في مجتمع حضري للطبقة العاملة يسمى "لافينتيل"، يقع شرق العاصمة بورت أوف سبين، حيث سرعان ما اكتسبت جاذبية وقبولا على نطاق واسع.

بالنسبة لشعب أمتنا، ترينيداد وتوباغو، تمثل "طبول ستيل بان" أكثر بكثير من مجرد التنوع الموسيقي. في الواقع، إنها رمز للتميز الفني، وتمكين المجتمع، والقدرة على التحمل، وتقرير المصير، والمجتمع، والثقافة، والتراث والهوية، وليس أقلها الفخر الوطني. ليس من المستغرب أن النغمات الإيقاعية والطاقة التي تدفع إلى الرقص لموسيقى "طبول ستيل بان" أدت إلى اعتمادها وتكرارها في جميع أنحاء منطقة البحر الكاريبي، مما يجعلها عرضا شائعا يقدم في المنتجعات السياحية وحتى في معظم الملاذات النائية في منطقة البحر الكاريبي.

ظهرت "طبول ستيل بان" استجابة لقمع استخدام الآلات الموسيقية الأخرى وبدأ تصورها من إعادة تدوير المواد المهملة، مثل علب الحليب وأغطية حاويات القمامة وبراميل الزيت من قبل الشباب المحرومين المنحدرين من أصل أفريقي في ترينيداد وتوباغو لاستخدامها في مسيرات الكرنفال السنوية في أوائل أواخر القرن التاسع عشر. ومع

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، RoomAB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

تطور التعقيد الموسيقي لمسيرات الكرنفال، تم استخدام براميل زيت أكبر بسعة 55 جالونا لتحل محل الأشياء المعدنية السابقة والطبول الأصغر. ومكنَّت براميل الزيت الكبيرة هذه من عزف المزيد من النوتات الموسيقية والألحان الأكثر تعقيدا، مما جعل "طبول ستيل بان" الآلة الموسيقية الصوتية الوحيدة التي تم اختراعها في القرن العشرين.

وتبع ذلك بشكل طبيعي صعود فرقة "طبول ستيل بان"، وهي أوركسترا تتألف من طبل التينور، وطبل التينور المزدوج والطبل الثانوي المزدوج، والغيتار المزدوج والغيتار الثلاثي والتشيلو الثلاثي، وطبول البيس ذات الأرقام ستة وتسعة واثني عشر، وهي في الأساس مجموعة من "طبول ستيل بان"، تعزف عليها مجموعة من الموسيقيين تسمى pannists.

إن صناعة "طبول ستيل بان" واسعة النطاق وتعتمد بشكل كبير على تكامل مجموعة متنوعة من القطاعات، مثل السياحة والثقافة والتجارة والتعليم. ولذلك، فإن تصنيع "طبول ستيل بان" في جميع أنحاء العالم وسيلة للتحفيز الاقتصادي، ويتطلب عمالة ماهرة وغير ماهرة في إنتاجها.

في عام 1999، أنشأت الحكومة أوركسترا ترينيداد وتوباغو الوطني "لطبول ستيل بان"، وفي وقت لاحق، في عام 2007، قامت بتحديث تلك المنظمة لتشكيل الأوركسترا السيمفوني الوطني "لطبول ستيل بان" .

وقد صمم الأوركسترا السيمفوني الوطني لطبول "ستيل بان" بغية الارتقاء بمستوى العرض الاحترافي لطبول "ستيل بان" وإثبات أن أصلها يعود إلى ترينيداد وتوباغو بنوع خاص، يعرف أيضا باسم "جي بان"، والذي تم تطويره في عام 2006 من قبل جامعة ويست إنديز، بالتعاون مع مكتب رئيس الوزراء. وتصنع الـ "جي بان" من صفائح متينة من الصلب عالي الجودة، وكانت نشأتها نتاج دمج الفنون والعلوم والتكنولوجيا والهندسة في تصنيع ألواح الصلب.

و"بان تربنباغو" هي الجهة الرئيسة الممثلة لفرق طبول "ستيل بان" في ترينيداد وتوباغو، وهي المسؤولة عن تنظيم المسابقة السنوية للطبول من هذا النوع، وتعرف بالبانوراما. وباعتبارها أم جميع مهرجانات فرق طبول "ستيل بان"، فإن بانوراما هي المسابقة النهائية للفرق المشاركة، والتي عادة ما يصل عددها إلى 200 من الفرق الصغيرة والكبيرة لطبول "ستيل بان"، التي تتنافس على لقب الأبطال الوطنيين. وتضم بانوراما عازفين محليين ودوليين على طبول "ستيل بان"، وهي واحدة من الفعاليات البارزة خلال الكرنفال في ترينيداد وتوباغو، والذي يعتبر أعظم عرض على وجه الأرض. ونظرا لطابعها التشاركي الفريد، حظيت طبول "ستيل بان" بالانتشار في أكثر من 40 دولة في كل ركن من أركان العالم تقريبا، إذ تقام الآن مسابقات مماثلة لبانوراما في كثير من البلدان في أنحاء أمريكا الشمالية وأوروبا، وبالطبع، في منطقة البحر الكاريبي.

وأود أن أضيف أن بعض الجامعات في أوروبا وكندا والولايات المتحدة لديها برامج أكاديمية مخصصة حصرا لطبول "ستيل بان". وفي أونتاريو، كندا، لطالما استخدمت طبول "ستيل بان" كوسيلة تعليمية مساعدة في البرامج المعنية بالتعددية الثقافية في البلد، والتي تدعم إدماج شباب منطقة البحر الكاريبي وغيرهم من الشباب المهاجرين في المنظومة المدرسية الكندية وفي المجتمع الأوسع، مما يساعد على بناء التسامح والتفاهم بين المجتمعات وفيما بينها. وتسمح طبول "ستيل بان" بتنوع كبير في الأنغام، ولطالما استخدمت بنفس الكفاءة لأداء المؤلفات النابعة من الثقافة المحلية من سوكا وكاليبسو ورابسو وكذا الريغي وموسيقى الجاز، إضافة إلى مؤلفات أكثر تعقيدا، مثل الموسيقى الكلاسيكية من مؤلفات باخ وبيتهوفن وموزارت وغيرهم. وتجتذب مثل تلك المعزوفات الموسيقية جمهورا غفيرا من المتيمين بها، في الساحات المحلية لعروض طبول "ستيل بان"، أو "بان يارد"، كما يطلق عليها في ترينيداد وتوباغو، وكذلك في بعض قاعات الحفلات الموسيقية الكبرى في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك قاعة كارنيغي، وماديسون سكوير جاردن، وقاعة ألبرت الملكية، ومركز كينيدي وغيرها.

ولا يمكن أن ننكر أن الموسيقى، وبالتالي الآلات الموسيقية، ذات تأثير إيجابي على حياتنا وسبل عيشنا. وفي عام 2019، صنفت

بورت أوف سبين، عاصمة ترينيداد وتوباغو، على أنها مدينة اليونسكو الإبداعية للموسيقى لإبداعها من خلال طبول "ستيل بان" كعنصر استراتيجي للتنمية الحضرية المستدامة. وفي هذا السياق، لا يمكن إنكار أن طبول "ستيل بان" تسهم مساهمة مجدية في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وفي تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتحديدا فيما يتعلق بالهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة بشأن الحفاظ على الصحة الجيدة وتعزيز الرفاه؛ والهدف 4 بشأن توفير فرص التعلم، لا سيما للأطفال والشباب الذين قد لا يميلون إلى التعليم الأكاديمي؛ والهدف 5 بشأن تعزيز المساواة بين الجنسين؛ والهدف 11 بشأن تعزيز الاستدامة داخل المجتمعات وفيما بينها. أود أيضا أن أؤكد أن طبول "ستيل بان" لما لها من قدرة على تهيئة بيئة مؤاتية ومستدامة للمجتمعات الريفية والمجتمعات الصغيرة من خلال توليد الدخل للشركات الصغيرة المشاركة في هذا المجال، وبالتالي التأثير بشكل إيجابي على تنميتها الاجتماعية والاقتصادية الشاملة.

إن الأنغام الشجية التي تصدر عن طبول "ستيل بان" هي انعكاس حقيقي لثقافة ترينيداد وتوباغو الديناميكية وتاريخها وتقاليدها، كما أنها تلخص بشكل ما تطلعاتها الوطنية للابتكار القوي وتطوير منتجها على مستوى عالمي. مع ذلك، وبالنظر إلى ما لها من إمكانات وإسهامها في التنمية المستدامة، وإذا وافقت الجمعية العامة على إعلان 11 آب/أغسطس يوما عالميا لطبول "ستيل بان" من المتوقع أن تصاحب ذلك زيادة في تسليط الضوء على تلك الآلة الموسيقية واستخدامها في جميع أنحاء العالم. لقد وصلنا الآن إلى هذه النقطة المحورية في رحلة طبول"ستيل بان"، ونأمل أن يتسنى للمجتمع الدولي استشراف التأثير الإيجابي لهذه الآلة الموسيقية في سياق التنمية المستدامة، تماما كما نراه نحن. إن طابع الانتشار في كل مكان لطبول "ستيل بان"، وتعدد استخداماتها وقدرتها على أداء العديد من الأنواع الموسيقية، ولكن الأهم من ذلك، قدرتها المثبتة على الجمع بين الناس وبناء التفاهم بين الثقافات، هو شهادة على أنه ما من حدود لحصر المسار المتصور لهذه الآلة.

أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أحيي وأشيد بكل الأخوة الذين جمع بينهم الشغف بطبول "ستيل بان"، بمن فيهم أولئك الذين ما عادوا معنا اليوم، والذين مهدوا الطريق للاعتراف العالمي بتلك الآلة. وعليه، فإننا نتطلع إلى أن نعرض هذا المساء، هنا في الأمم المتحدة، الآلة الوطنية لترينيداد وتوباغو – رمز تميزنا ووسيط التعبير لشعبنا، التي حققت الآن المكانة البارزة التي سعى من أجلها رواد ومبدعو الـ "ستيل بان" منذ أوائل القرن العشرين. وفي هذا الصدد، أود أن أعرب عن خالص تقدير جمهورية ترينيداد وتوباغو، حكومة وشعبا، على الحماس الذي أبدته الدول الأعضاء والدعم القيم الذي قدمته لنا. وأود أن أنوه بصفة خاصة بالدول الأعضاء التي انضمت إلى مقدمي مشروع القرار.

وأود أن أشاطر الدول الأعضاء أن الراحل دينيس فرانكلين ويليامز، الملحن الغزير الإنتاج من ترينيداد وتوباغو، وهو من كبار المؤلفين لموسيقى الكاليبسو، وعُرف في عالم الكاليبسو بلقبه "ميرشانت"، قد أعرب في أغنيته الشهيرة من نغم الكاليبسو "بان في خطر"، عن أسفه لأن موسيقى الـ "ستيل بان" في خطر. ولديّ كل ما يدعوني إلى الاعتقاد بأنه لو كان ميرشانت بيننا اليوم، لكان واثقا من أنه باعتماد مشروع القرار هذا، ستستمر موسيقى الـ "ستيل بان" في الارتقاء إلى ذروتها.

وفي هذا الصدد، تلتمس ترينيداد وتوباغو، من الناحية الموسيقية، تأييد جميع الدول الأعضاء لمشروع القرار، الذي سيعلن 11 آب/أغسطس يوما عالميا لطبول "ستيل بان" يحتفل به سنويا.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): نشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/77/L.80. أعطي الكلمة الآن لممثلة الأمانة العامة.

السيدة شارما (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار A/77/L.80، وبالإضافة إلى الوفود المدرجة أسماؤها في الوثيقة، انضمت البلدان التالية إلى مقدميه: الأرجنتين، أرمينيا، إستونيا، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، أيرلندا، آيسلندا، باراغواي، باكستان، البرتغال، بلغاريا، بنغلاديش، بولندا، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بيرو، تايلند، تركيا، تشيكيا، توفالو، جامايكا، الجبل الأسود، الجزائر، جمهورية مولدوفا، جورجيا، جيبوتي، رومانيا، زامبيا، سلوفينيا،

سيراليون، صربيا، الصين، عمان، غرينادا، غواتيمالا، قبرص، قيرغيزستان، كابو فيردي، الكاميرون، كوبا، الكويت، لاتفيا، لبنان، لكسمبرغ، ليتوانيا، مالي، ماليزيا، المغرب، المكسيك، ملديف، ميانمار، ناميبيا، النمسا، نيكاراغوا، هايتي، الهند، هولندا، اليابان.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/77/L.80 المعنون "اليوم العالمي لطبول "ستيل بان".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/77/L.80؟

اعتمد مشروع القرار A/77/L.80 (القرار 316/77).

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البند 18 من جدول الأعمال.

البند 124 من جدول الأعمال (*تابع*)

تنشيط أعمال الجمعية العامة

تقرير اللجنة الثانية (A/77/451/Add.1)

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): مواقف الوفود فيما يتعلق بتوصيات اللجنة قد تم توضيحها في اللجنة وترد في المحاضر الرسمية ذات الصلة. لذلك، وما لم يكن هناك اقتراح بموجب المادة 66 من النظام الداخلي، سأعتبر أن الجمعية العامة تقرر عدم مناقشة تقرير اللجنة المعروض على الجمعية اليوم.

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): لذلك ستقتصر البيانات على تعليل التصويت أو شرح الموقف. وأود أن أذكر الأعضاء بأنه، وفقا للمقرر 34/401، تقتصر الوفود، قدر الإمكان، حين ينظر في مشروع القرار نفسه في إحدى اللجان الرئيسية وفي جلسة عامة، على تعليل تصويتها مرة واحدة، أي إما في اللجنة أو في الجلسة العامة، ما لم يكن تصويت الوفد في الجلسة العامة مختلفا عن تصويته في اللجنة. وأذكر الوفود كذلك بأن التعليلات تقتصر مدتها على 10 دقائق وينبغي أن يدلي بها الممثلون من مقاعدهم. وقبل أن نشرع في البت في التوصيات الواردة في تقارير اللجنة، أود أن أبلغ الممثلين بأننا سنشرع في البت بنفس الطريقة التي اتبعت في اللجنة، ما لم تُخطَر الأمانة العامة مسبقا بخلاف ذلك.

معروض على الجمعية مشروع مقرر أوصت اللجنة باعتماده في تقريرها.

نبت الآن في مشروع المقرر المعنون "تنشيط أعمال اللجنة الثانية". اعتمدت اللجنة مشروع المقرر بدون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتُمد مشروع المقرر (المقرر 548/75 باء).

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البند 124 من جدول الأعمال.

البند 7 من جدول الأعمال (*تابع*)

تنظيم الأعمال وإقرار جدول الأعمال وتوزيع البنود

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة اختتمت نظرها في البند 68 من جدول الأعمال في جلستها العامة 55، المعقودة في 16 كانون الأول/ديسمبر 2022. ولكي تبت الجمعية في مشروع القرار، سيكون من الضروري إعادة فتح باب النظر في البند 68 من جدول الأعمال.

فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في إعادة فتح باب النظر في البند 68 من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند 68 من جدول الأعمال (*تابع*)

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

مشروع القرار A/77/L.81

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة إسبانيا لعرض مشروع القرار A/77/L.81.

السيدة خيمينيث دي لا هوث (إسبانيا) (*تكلمت بالإسبانية*): يشرفني أن أعرض باسم الأرجنتين وألمانيا وتونس وشيلي والفلبين وكولومبيا والمملكة المتحدة وبلدي، إسبانيا، مشروع القرار A/77/L.81، المعنون "اليوم الدولي للرعاية والدعم"، لكي تنظر فيه الجمعية العامة. وهذا النص ثمرة مشاورات استفادت من مشاركة واسعة، ويعكس الغالبية العظمى من المساهمات المقترحة خلال عملية التفاوض.

ونشكر كل الدول التي شاركت بنشاط في المفاوضات على موقفها البناء وتعاونها في التوصل إلى النص الذي ننظر فيه اليوم. ونود أيضا أن نشكر منظومة الأمم المتحدة، وخاصة هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومنظمة العمل الدولية، ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، على دعمها خلال صياغة مشروع القرار والتفاوض بشأنه.

ونعرب عن تقديرنا الكبير لمشاركة الدول الأعضاء الـ 35 في تقديم مشروع القرار، التي تمثل كل المجموعات الإقليمية، ونحث جميع الدول التي لم تنضم إلينا بعد في تقديم مشروع القرار على أن تفعل ذلك.

إن أهمية اقتصاد الرعاية في مجتمعاتنا قد حدت بمنظمة العمل الدولية إلى الإقرار بأنه إذا تم تقييم قيمة الرعاية على أساس الحد الأدنى للأجور في الساعة، فإنها ستصل إلى 9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي.

وبمشروع القرار هذا، الذي يعلن 29 تشرين الأول/أكتوبر يوما دوليا للرعاية والدعم، نود أن نسلط الضوء على أهمية اقتصاد الرعاية، الذي من شأنه تعزيز العمل اللائق للعاملين في مجال الرعاية وضمان تمثيلهم واستفادتهم من الحوار الاجتماعي والمفاوضة الجماعية. وسيكون التعاون بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين لضمان الامتثال لمشروع القرار هذا، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة وجميع منظمات المجتمع المدني، أساسيا لضمان أن نظم الرعاية والدعم، بوصفها ركيزة أساسية لحماية الدول ورفاهها، ستكون شاملة وجامعة وقائمة على حقوق الإنسان.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): نشرع الآن مشروع القرار A/77/L.81. ولعلم الجمعية، أعطي الكلمة الآن لممثلة الأمانة العامة.

السيدة شارما (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار A/77/L.81، وبالإضافة إلى الوفود المدرجة أسماؤها في الوثيقة، انضمت البلدان التالية إلى مقدميه: إستونيا، إسرائيل، أوروغواي، أوكرانيا، أيرلندا، آيسلندا، إيطاليا، باراغواي، البرازيل، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بولندا، بيرو، تركيا، الجبل الأسود، الجزائر، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية مولدوفا، الدانمرك، رومانيا، سان مارينو، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، فرنسا، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فنلندا، قبرص، كابو فيردي، كرواتيا، كمبوديا، كندا، كوستاريكا، لاتفيا، لكسمبرغ، مالطة، المغرب، ملديف، ميانمار، النمسا، هندوراس، هولندا، اليابان، اليونان.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/77/L.81، المعنون "اليوم الدولي للرعاية والدعم".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/77/L.81؟

اعتمد مشروع القرار A/77/L.81 (القرار 317/77).

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند 68 من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البنود 28 و 58 و 114 من جدول الأعمال (*تابع*)

تقرير لجنة بناء السلام

تقرير لجنة بناء السلام (A/77/720)

بناء السلام والحفاظ على السلام

تقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام

تقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام (A/77/756 A/77/756/Corr.1)

السيد الشندويلي (مصر) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أهنئ كرواتيا على العمل الممتاز الذي قامت به كرئيس للجنة بناء

السلام. ونعرب عن تقديرنا البالغ لما خصصته كرواتيا من وقت وما تحلت به من بصيرة ثاقبة من أجل إحراز تقدم في تعزيز دور اللجنة، خاصة دورها الاستشاري ودورها في مد الجسور وفي عقد الاجتماعات.

وكان هناك ما يكفي من الأدلة في السنوات القليلة الماضية التي تبين أن لجنة بناء السلام قد عززت من تعددية أطراف أكثر شمولا وفعالية من خلال تعزيز ودعم الحلول المتعددة التخصصات التي تتخطى النزعة الانعزالية الحالية وتساعد على إعادة تشكيل استجابات الأمم المتحدة للطابع المتعدد الأبعاد للتهديدات الجديدة. وعلى وجه الخصوص، بذلت اللجنة جهدا ملحوظا للوفاء بوعدها بدعم الأولويات الوطنية والإقليمية لبناء السلام.

وفي هذا السياق، أود أن أركز بياني على ما يلي كإطار لجدول أعمالنا المقبل للجنة بناء السلام:

أولا، بغية تعزيز الدور الكبير لهيكل الأمم المتحدة لبناء السلام، لا بد من عمل المزيد للتصدي لأكثر التحديات أهمية وإلحاحا التي يواجهها، ألا وهو التمويل. وما زال يحدونا الأمل في أن تترجِم مشاوراتنا التزامنا إلى إجراءات ملموسة نحو تحقيق تمويل كاف ومستدام ويمكن توقعه لبناء السلام. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشدد على الحاجة إلى بذل جهود متضافرة للتغلب على التحديات التي تواجه صندوق بناء السلام، وهو أمر حاسم لتعزيز هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام.

ثانيا، من المهم تعزيز الترابط بين أنشطة حفظ السلام وبناء السلام بطريقة تسهم في معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات المسلحة وتعزز نظم السلام والأمن والتنمية. وفي هذا السياق، هناك حاجة إلى دعم جهود الدول في بناء مؤسساتها وقدراتها الوطنية بما يحول دون انزلاقها مرة أخرى إلى النزاعات، وتنفيذ أولوياتها بما يضمن الأمن والاستقرار لاستدامة التنمية.

ثالثا، إن عدم الاستقرار الناجم في السنوات الأخيرة عن تزايد أوجه عدم المساواة والحروب والنزاعات والأوبئة قد بين أن التركيز ينبغي أن ينصب على الوقاية والنهج الاستباقية، مع مراعاة أحكام الفصل السادس المتعلقة بالتفاوض والوساطة والمصالحة، فضلا عن التركيز على الوقاية وبناء السلام.

رابعا، نؤكد مجددا على مركزية جهود بناء السلام في عمل الأمم المتحدة في جميع المراحل المتوالية لعملية السلام. ولكي ينجح بناء السلام، من الأهمية بمكان إزالة وصمة العار عن الوقاية وجعلها معززا للسيادة عن طريق ضمان الملكية الوطنية. ولذلك، من المهم أن تضع لجنة بناء السلام الجهات الفاعلة الوطنية في صدارة جهود الوقاية ومركزها وأن تعبئ الدعم الدولي للأولويات الوطنية لبناء السلام.

خامسا، ينبغي أن تشمل جميع مراحل ولايات عمليات السلام عناصر لبناء السلام أوسع نطاقا تتوفر لها الموارد الكافية، وأن تتضمن مبادئ توجيهية لتشجيع عمليات الانتقال في الوقت المناسب. ولجنة بناء السلام، بفضل ولايتها الواسعة لبناء السلام، في وضع جيد للغاية يمكنها من تقديم المشورة إلى مجلس الأمن أثناء تشكيل ولايات عمليات السلام واستعراضها وإنهائها.

سادسا، من المهم عمل المزيد لتعزيز تعاون لجنة بناء السلام مع مجلس الأمن واستكشاف سبل تعزيز تعاونها مع الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ولتعزيز التنسيق مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ثمة حاجة إلى استكشاف طرائق مبتكرة للشراكة تحفز المؤسسات المالية الدولية على زيادة التمويل والتعاون العملياتي من أجل جهود بناء السلام والتنمية، ولا سيما مع المؤسسات المالية الدولية والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف التي تركز أكثر على سياقات الهشاشة والانتقال.

سابعا، من المهم تعزيز دور النساء والشباب في سياقات بناء السلام وما بعد النزاع. وينبغي ترجمة تمكين المرأة وإدماج الشباب في مختلف المجالات إلى سياسات تنفيذية للتغلب على التحديات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد على أن مصر ما فتئت تلتزم التزاما كاملا بدعم اللجنة في جهودها الرامية إلى تحقيق أهداف لجنتنا وضمان استمرار مشاركة هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام في دعم بناء السلام واستدامة السلام في تلقي الاهتمام المطلوب.

السيد بينالفير بورتال (كوبا) (*تكلم بالإسبانية*): نشكر الرئيس على عقد هذه الجلسة. ونحيط علما بتقرير لجنة بناء السلام (A/77/720)،

وتقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام (A/77/756)، وتقريري الأمين العام عن بناء السلام والحفاظ على السلام.

يتطلب السلام الدائم بيئة دولية تقوم على احترام تعددية الأطراف والقانون الدولي ومقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، فضلا عن احترام العلاقات الودية والتعاون بين الدول. وفي هذا السياق، نذكر بفخر إسهام أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في إعلان نفسها منطقة سلام، ونؤكد من جديد التزام كوبا بذلك الإعلان التاريخي. والمطلوب هو القضاء على الأسباب الجذرية للنزاعات، وخاصة مشاكل التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر على دولنا – وخاصة بلدان جنوب العالم – نتيجة للنظام الدولي الجائر الحالي. إن التنفيذ الكامل لخطة التنمية المستدامة لعام 2030، وتهيئة القدرات في البلدان النامية وإمكانية وصولها إلى التكنولوجيات في ظل ظروف متساوية ودون تمييز، وكذلك الوفاء بالتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية، دون شروط مسبقة، من شأنه أن يساعد على معالجة تلك المسائل.

وينبغي الاضطلاع بأنشطة بناء السلام منذ المراحل الأولى لعمليات حفظ السلام بغية مساعدة البلدان الخارجة من النزاع على وضع وتعزيز استراتيجياتها الوطنية للتنمية المستدامة. وتقع على عاتق الحكومات الوطنية المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ استراتيجيات بناء السلام والحفاظ عليه. ويتمثل دور الأمم المتحدة في مساعدتها في تلك الجهود، على النحو المطلوب وفي إطار المهام والولايات المسندة إلى هيئات الأمم المتحدة. ويجب أن يؤدى هذا الدور وفقا لميثاق المنظمة، وفي امتثال كامل للقانون الدولي، وعلى أساس موافقة الدولة المستقبِلة واحترام الملكية والأولويات الوطنية. ومن الضروري أيضا الاحترام التام للمساواة في السيادة بين الدول، والتسوية السلمية للنزاعات الدولية، والاستقلال السياسي للبلدان، ومبدأ عدم التدخل في شؤونها الداخلية، ورفض التهديد باستعمال القوة أو استعمالها. وتلك هي الطريقة الوحيدة التي يمكننا بها دعم بناء السلام والحفاظ عليه بموضوعية ونزاهة.

ونضم صوتنا للدعوة إلى زيادة التمويل لعمليات الأمم المتحدة لبناء السلام واستدامة أنشطة السلام. ويلزم اتخاذ قرارات لضمان تمويل كاف ومستمر ويمكن التنبؤ به لتلك الأنشطة. وفي الوقت نفسه، ينبغي ألا تحول تلك الأنشطة الموارد المخصصة للتنمية أو تؤثر عليها.

السيد موروغاسو (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): بادئ ذي بدء، أود أن أشيد بالعمل الممتاز لكرواتيا على رأس لجنة بناء السلام، وكذلك بعمل ألمانيا وبنغلاديش. وأثني أيضا على رؤساء التشكيلات القطرية لالتزامهم الشخصي.

وأود أن أؤكد على ثلاث نقاط.

أولا، يجب أن تركز لجنة بناء السلام جهودها على حالات جغرافية محددة. وفي العام الماضي، تمكنت اللجنة من دعم عدد أكبر من الحالات الجغرافية. وقد أدخلت الدول الأعضاء في حوار تفاعلي مع المجتمع المدني والمنظمات الإقليمية والقطاع الخاص. وتكمن قوة لجنة بناء السلام في قدرتها على عقد الاجتماعات. وتدعم فرنسا عمل اللجنة في السياقات الانتقالية وما بعد النزاع. ويجب على اللجنة أيضا أن تدعم الأعمال التحضيرية لانسحاب عمليات حفظ السلام بتعبئة وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها وجميع الشركاء، والشركاء الإنمائيين على وجه الخصوص. وسيكون دعمها لانتقال بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية حيويا بشكل خاص.

ثانيا، يجب الفصل بين الإسهام التنفيذي للجنة بناء السلام، وخاصة فيما يتعلق بالجمعية العامة ومجلس الأمن. وفي عام 2022، قدمت اللجنة عدة توصيات إلى مجلس الأمن، ويسر فرنسا بشكل خاص أن التشكيلة القطرية لجمهورية أفريقيا الوسطى قدمت توصيات إلى المجلس قبل تجديد ولاية قوة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. وفيما يتعلق بمجلس الأمن، يحب أن تواصل اللجنة إصدار توصيات تكميلية ومحددة الأهداف وعملية تحترم ولايتي الهيئتين. والقيام بذلك قبل تجديد ولايات عمليات حفظ السلام وتحسبا للحوار مع القائمين بالصياغة في مجلس الأمن أمر ضروري. ويجب استكشاف كل تلك السبل كجزء من المناقشات بشأن الخطة الجديدة للسلام، التي يجب أن تسهم فيها لجنة بناء السلام بنشاط.

ثالثا، يجب أن يستند السلام الدائم إلى تمويل مستدام ويمكن التنبؤ به. وقد أثبت صندوق بناء السلام قدرته على حفز التمويل لدعم استجابة متكاملة للأمم المتحدة والعمل مع جميع الجهات الفاعلة في الميدان. ولهذه الغاية، يجب ضمان التمويل المستدام لبناء السلام. وتكرر فرنسا الإعراب عن تأييدها لإمكانية وضع ترتيبات للتمويل المستدام. ومرة أخرى، ستواصل فرنسا دعم صندوق بناء السلام هذا العام بمبلغ 5,5 مليون يورو. ويجب أن يواصل الصندوق جهوده مع المؤسسات المالية الدولية بطريقة منسقة، ولكن أيضا عن طريق التعبئة الكاملة للقطاع الخاص.

السيدة غوي دان (الصين) (*تكلمت بالصينية*): تشكر الصين رئيس لجنة بناء السلام خلال دورتها السادسة عشرة، الممثل الدائم لبنغلاديش، السفير محمد مغيث، على إحاطته الإعلامية عن عمل لجنة بناء السلام والتقدم المحرز خلال العام الماضي. وستواصل الصين تقديم دعمها الكامل لرئيس لجنة بناء السلام خلال دورتها السابعة عشرة، الممثل الدائم لكرواتيا، السفير سيمونوفيتش، ولعمله. وتثني الصين على لجنة بناء السلام لما حققته من إنجازات خلال العام الماضي، وتحيط علما أيضا بالتحديات العديدة التي تواجهها اللجنة في جهودها.

وأود أن أدلي ببضع نقاط.

من المهم السماح للبلدان المعنية بتولي زمام الأمور، وفي الوقت نفسه، دعمها في استكشاف مسار إنمائي ملائم تماما لظروفها الوطنية، وتقديم المساعدة البناءة على أساس احتياجاتها وأولوياتها الفعلية، وتحسين أهمية وفعالية برامج بناء السلام.

والبلدان المعنية هي من يحدد ما إذا كان بناء السلام فعالا أم لا. وفي هذا الصدد، ينبغي تعزيز المشاركة مع البلدان المعنية، وينبغي أن تراعى وجهات نظرها وأفكارها في حينه.

ويجب أن تظل التنمية على رأس الأولويات، لأنها المفتاح الرئيسي لحل جميع المشاكل. ويتمثل أهم التحديات للبلدان الخارجة من النزاع في تنمية اقتصادها وتحسين سبل عيش الناس. ولذلك ينبغي إعطاء الأولوية للموارد من أجل القضاء على الفقر، وحماية سبل العيش، وتحسين فرص الوصول إلى التعليم والصحة العامة، في جملة أمور. وينبغي تنسيق جهود بناء السلام مع جهود المنظمات الإقليمية والدولية والمؤسسات المالية الدولية. كما ينبغي القيام باستثمارات أكبر في ميدان التنمية بغية مساعدة البلدان الخارجة من النزاع على الخروج من الحلقة المفرغة المتمثلة في الانزلاق مرة أخرى في حالة من الاضطراب بسبب الفقر وتحقيق منافع السلام للناس. ويتعين على البلدان المتقدمة النمو أن تفي بجدية بالتزاماتها بشأن المساعدة الإنمائية الرسمية وتمويل الأنشطة المناخية والتعويض عن الثغرات التاريخية.

وفي هذا الصدد، ينبغي للجنة بناء السلام أن تضطلع بدور استشاري بناء. وبوصفها هيئة تشترك في تفويضها الجمعية العامة ومجلس الأمن، تتمتع لجنة بناء السلام، بميزة الموازنة بين السياسة والأمن والتنمية. وفي العام الماضي، قدمت اللجنة المشورة إلى المجلس 17 مرة، كما تعززت مشاركتها مع الجمعية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ونحن نرحب بذلك. ونتوقع من لجنة بناء السلام أن تستفيد من هذه المميزات استفادة كاملة وعلى أساس التمسك بمسؤولية البلدان المعنية وتعزيز الشراكات؛ وعن طريق مواصلة تعزيز التعاون مع أجهزة الأمم المتحدة الثلاثة التي ذكرتها للتو؛ وتقديم المزيد من المشورة والتوصيات القيمة والعملية.

وتقدر الصين تقديرا عاليا بناء السلام، ولطالما كانت مؤيدا قويا للبلدان المتأثرة بالنزاعات والخارجة من النزاع في جهودها لبناء الدولة والتنمية من خلال القنوات المتعددة الأطراف والثنائية. ومبادرة الحزام والطريق ومبادرة التنمية العالمية التي طرحناها ضختا زخما قويا في جهود التنمية المشتركة. وقدمت الصين تبرعات مالية متعددة لصندوق بناء السلام وقدمت دعما تمويليا للعديد من مشاريع بناء السلام من خلال صندوق السلام والتنمية المشترك بين الصين والأمم المتحدة.

وبينما نتكلم الآن، تجرى مناقشات بشأن مسائل تمويل بناء السلام في اللجنة الخامسة، وما زال يتعين التوصل إلى اتفاق بين الأطراف بشأن الأنصبة المقررة والرصد والرقابة وغير ذلك من المسائل. وستواصل الصين المشاركة البناءة في تلك المناقشات وتتوقع

من جميع الأطراف التوصل إلى توافق في الآراء بشأن تلك المسائل. وسنواصل أيضا دعم قضية بناء السلام من خلال إجراءات عملية والإسهام في تحقيق السلام الدائم.

السيد فيغيريدو سوبرال توريس (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الرئيس على عقد جلسة اليوم. كما أشكر السفير محمد مغيث، ممثل بنغلاديش، على استعراضه الشامل لعمل لجنة بناء السلام في عام 2022 وعلى التزام بلده وقيادتها في رئاسة لجنة بناء السلام. كما أشكر السفير إيفان سيمونوفيتش وبلده، كرواتيا، على دعمهما وقيادتهما للجنة بناء السلام في النصف الأول من عام 2023 ومساهمتهما في وضع التعاون بين لجنة بناء السلام والجمعية العامة على رأس جدول أعمالنا. ويمكنهما أن يُعولا على تعاون الوفد البرازيلي المستمر بشأن تلك المسائل.

وقدم عرض التقرير السنوي للجنة لعام 2022 (A/77/720) أمثلة واضحة على المساهمات الكبيرة التي يمكن أن تقدمها لجنة بناء السلام من خلال أداء دورها في إسداء المشورة ومد الجسور وعقد الاجتماعات. ولجنة بناء السلام مناسبة تماما للعمل كمنبر لتعزيز المزيد من التنسيق بين الشركاء المعنيين في بلد معين معرض لخطر السقوط أو الانتكاس إلى النزاع، على سبيل المثال. ويمكن للجنة تعبئة المنظمات الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية وأن تعزز ترتيبات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي دعما للمبادرات الوطنية لبناء السلام. ويمكن للجنة أيضا أن تدعم تنفيذ جهود بناء السلام من خلال عمليات حفظ السلام. فهي تساعد على تعبئة الدعم السياسي لتعزيز المصالحة، والخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وبناء المؤسسات، وغير ذلك من أولويات بناء السلام المحددة وطنيا. ومع ذلك، يمكن للجنة بناء السلام أن تفعل المزيد. وعلى سبيل المثال، لم تستكشف بعد العلاقات بين اللجنة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة استكشافاً كاملاً. ولهذه المسألة أولوية بالنسبة لمعظم أعضاء اللجنة، وهو سبب إدراج علاقة اللجنة بالهيئات الأخرى في برنامج عملها لعام 2020.

وفي هذا الصدد، أود أن أتطرق إلى مسألة الاتصالات وأن أغتنم هذه الفرصة للتواصل مع أعضاء الأمم المتحدة الأوسع. ومناقشة اليوم تتيح فرصة طيبة لتقديم اقتراح عقد حلقة دراسية يمكن فيها للبلدان الحالية أو السابقة التي تدعمها لجنة بناء السلام أو صندوق بناء السلام أن تتبادل خبراتها مع الشركاء الجدد المحتملين، كتدبير للتوضيح طال انتظاره للبلدان التي ربما لا تزال مترددة في التماس دعم اللجنة لعدم فهمها لدورها. والجمعية العامة هي إلى حد بعيد أفضل مكان لمعالجة حالات سوء الفهم هذه، التي لا تزال تعوق التواصل مع لجنة بناء السلام. وأثق بأن اللجنة والبلدان قيد نظرها يمكن أن تقدم مدخلات قيمة بشأن ذلك الموضوع.

وبما أن مناقشة اليوم تشمل أيضا عمل صندوق بناء السلام، أود أن أؤكد للجمعية مشاركة وفدي المستمرة والبناءة مع أعضاء اللجنة الخامسة الآخرين بهدف تنفيذ القرار 76/305 بشأن تمويل بناء السلام، المتخذ في 8 أيلول/سبتمبر 2022. وقد أحرزنا بعض التقدم في معالجة المسائل المتصلة بذلك، ونثق بأنه يمكن إيجاد أرضية مشتركة بشأن المسائل المتبقية.

السيدة بانيوس مولر (السلفادور) (*تكلمت بالإسبانية*): تقدر السلفادور عقد المناقشة العامة اليوم، التي تجري في سياق من العقبات الهائلة التي تقف في طريق جعل بناء السلام وحفظ السلام حقيقة واقعة لملايين الأشخاص المتضررين من العنف والنزاع. وفي ظل هذه الظروف، تكرر السلفادور التأكيد على أن وضع الوقاية في صميم جهود الأمم المتحدة والاستثمار سياسيا وماليا في بناء السلام وحفظ السلام أمران ملحان وأساسيان لتخفيف المعاناة الإنسانية وبناء مجتمعات سلمية عادلة وشاملة.

واسمحوا لي أن أشير إلى العمل الهام الذي اضطلعت به لجنة بناء السلام، على النحو المبين في التقرير عن دورتها السادسة عشرة (A/77/720). ونثني على قيادة بنغلاديش وكرواتيا للجنة ونشكر ممثليهما على إحاطتيهما الإعلاميتين الممتازتين.

وتشيد السلفادور بالدور الذي تؤديه اللجنة في الدور الاستشاري ودورها في مد الجسور وعقد الاجتماعات دعما لجهود بناء السلام وحفظ السلام في 14 سياقا خاصا بالمناطق والبلدان وبشأن عدد من المسائل الشاملة ذات الصلة. والاتجاه العام لزيادة نشاط لجنة بناء

السلام ونواتجها طوال عام 2022 يدل بوضوح على الاعتراف بدورها المهم داخل الأمم المتحدة. وكما اعترفت الجمعية في مناسبات عديدة، لكي يكون بناء السلام فعالا، من الضروري تعزيز أوجه التآزر داخل منظمتنا.

وفي هذا الصدد، تقر السلفادور بالدور الهام للجنة، التي قدمت في عام 2022 المشورة إلى مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في أكثر من 20 مناسبة. كما أن تعزيز الاتساق في منظومة الأمم المتحدة بأسرها أمر حاسم لتعزيز أثر مبادرات بناء السلام. وفي هذا الصدد، نعتقد أن عمل اللجنة قد أدى دورا في تحسين التنسيق بين طائفة واسعة من كيانات الأمم المتحدة في الميدان وفي المقر، كما أنه لا يزال أداة رئيسية للجهات الفاعلة في المجال الإنساني والتنمية والسلام.

تعتقد السلفادور أن مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية ومجدية أمر أساسي في مبادرات بناء السلام والحفاظ عليها. ولهذا السبب، يشيد بلدي بإدراج البعد الجنساني وآفاق وأولويات النساء العاملات في أنشطة بناء السلام التي تقوم بها اللجنة في بلدان ومناطق محددة وفي مسائل محددة. وعلاوة على ذلك، نشجع اللجنة على مواصلة الدعوة إلى دورها كمستشار للمنظمات الحكومية الدولية الأخرى لدعم الدور الحاسم للشباب ومنظمات الشباب في بناء السلام والحفاظ عليه وفي إضفاء الطابع المؤسسي على الخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن على الصعيد العالمي.

فيما يتعلق بمستقبل لجنة بناء السلام، تعتقد السلفادور أن من الضروري كفالة أن يكون تكوينها متنوعا وأن تكون جميع المجموعات الإقليمية ممثلة على النحو الواجب في تكوينها العام. ونعتقد أيضا أن من الضروري أن تظل اللجنة منبرا هاما يجمع الخبرات والممارسات الجيدة المستمدة من المبادرات العالمية لبناء السلام. وتشير السلفادور إلى أنه، عملا بقرار مجلس الأمن 1645 (2005)، الذي أنشأ اللجنة في عام 2005، تكتسي إسهامات البلدان التي شهدت انتعاشا بعد انتهاء النزاع أهمية حاسمة.

وفيما يتعلق بأساليب عمل اللجنة، يقدر بلدي التوصيات المقدمة لتحسين كفاءتها وفعاليتها. ونتفق بصفة خاصة على أهمية زيادة ظهورها من خلال تطوير استراتيجية للتواصل، بالتشاور مع إدارة التواصل العالمي.

بالنظر إلى أهمية أنشطة اللجنة، من الضروري النظر في تخصيص موارد إضافية لكفالة قدرتها على تلبية الطلب المتزايد على التعاون مع البلدان والمناطق. ولذلك، تؤيد السلفادور تأييدا تاما تعضيد اللجنة حتى تتمكن من مواصلة الاضطلاع بمهامها.

وفيما يتعلق بالمستقبل والتزامها ببناء السلام والحفاظ عليه، يأمل بلدي أن يسهم في الجهود المهمة التي تبذلها اللجنة. ولهذا السبب، قدمنا ترشيحنا للانتخابات التي ستجري في الجمعية العامة في دورتها الثمانين.

واصل صندوق بناء السلام الاضطلاع بدور مهم في جهود السلفادور الرامية إلى الحفاظ على السلام، حيث قدم إسهامات كبيرة في تعزيز المؤسسات الوطنية، ووضع سياسات عامة لبناء السلام، والعدالة الانتقالية، وتوفير فرص العمل اللائق وإعادة الإدماج الاجتماعي، من بين أمور أخرى. وعلاوة على ذلك، ساهم الصندوق في تعزيز الإدماج من خلال تمكين النساء والشباب عبر مبادرات لتعزيز مشاركتهم في عمليات صنع القرار، ومنع العنف، والتعايش الاجتماعي، وتوسيع الحيز المدني في السلفادور. كما دعم الصندوق المبادرات الرئيسية العابرة للحدود لمعالجة قضايا التنقل البشري، مع تيسير الاندماج السلمي والمستدام للمهاجرين والمجتمعات المضيفة.

ونقدر عمل مكتب المنسق المقيم ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في تعزيز المبادرات التي تفيد بلدنا. ونؤكد من جديد التزامنا بمواصلة كفالة ترجمة تلك المبادرات إلى تحسينات ملموسة في نوعية حياة الرجال والنساء في السلفادور.

تغتنم السلفادور هذه الفرصة لتعرب مرة أخرى عن قلقها العميق إزاء التحديات المستمرة في ضمان تمويل كاف ومستدام ويمكن التنبؤ به لبناء السلام. ويرى بلدي أن اتخاذ أول قرار للجمعية العامة بالإجماع بشأن تمويل بناء السلام (القرار 305/76) كان معلما بارزا

في التزام الدول الأعضاء بالتصدي بحزم لتلك التحديات. بيد أن المناقشات بشأن هذه المسألة في اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية تأخرت مرارا وتكرارا في العديد من الدورات. وكما قال بلدي في اللجنة، فإن إحراز تقدم بشأن القرار مسألة إرادة سياسية. والافتقار إلى ذلك العنصر الرئيسي في التوصل إلى اتفاقات قوض اتخاذ قرار نعتقد أنه أساسي لتوسيع نطاق تأثير صندوق بناء السلام. وتؤمن السلفادور إيمانا راسخا بأن كفالة إمكانية التنبؤ بالنسبة للصندوق من شأنه أن يضمن مساهمات مستدامة هامة ويزيد من نطاق الفوائد لبناء السلام في مختلف البلدان والمناطق.

ويؤكد بلدي من جديد أنه نظرا للصعوبات التي تعترض التوصل إلى اتفاق يمكننا من اعتماد مشروع القرار قيد النظر، من الحتمي أن نوجه أنظارنا نحو المقترحات التي تكمن وراء تبادلات الآراء، وهي أساسية بالنسبة لها. وينطوي ذلك على النظر في الفرص المتاحة في الميزانية الأولية للأمين العام بحيث تُحسب المساهمات على أساس تطبيق نصفها وفقا للمعدلات التناسبية المتفق عليها والمحددة للميزانية العادية، بينما يطبق النصف الآخر وفقا للمعدلات التناسبية المحددة لعمليات حفظ السلام.

وعلاوة على ذلك، نعتقد أن نتائج المناقشات ستكون أيضا أساسية في التحديث النهائي لاستراتيجية الأمين العام للصندوق، التي تظل سارية حتى عام 2024. وينبغي أن ينص التحديث على تنشيطه باستخدام الموارد التي جُمعت من تلك المساهمات الجديدة. ويؤكد بلدي من جديد التزامه الراسخ بمواصلة تلك المحادثات وزيادة تعزيز جهودنا الوطنية في الإجراءات الجارية بالفعل في سياق الصندوق.

في الختام، تؤكد السلفادور من جديد استعدادها لمواصلة الإسهام في تعزيز دور المنظمة لإحلال السلام العادل والدائم.

السيد كوليبالي (مالي) (*تكلم بالفرنسية*): يحيط وفد مالي علما بتقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام (A/77/756).

في البداية، لا بد لي من التشديد على أن صندوق بناء السلام أداة هامة تستحق التعزيز. والواقع أن المشاريع الرئيسية التي يمولها صندوق بناء السلام يمكن أن تسهم إسهاما فعالا في منع الأزمات في العديد من مناطق العالم.

وفي حالة بلدي، مالي، بالتحديد، أود أن أشيد بالعمل الذي اضطلع به الصندوق. ومنذ عام 2019، استفادت مالي من دعمه القيم من خلال تمويل حوالي 38 مشروعا، بما في ذلك العديد من المبادرات العابرة للحدود مع البلدان المجاورة. وتغطي تلك المشاريع ذات الصلة مسائل مثل منع نشوب النزاعات وإدارتها، والحوكمة الشاملة، وتمكين الشباب والنساء، والآثار السلبية لتغير المناخ.

تُمكِّن المشاريع أيضا من تحسين وصول النساء والشباب إلى آليات العدالة الرسمية والتقليدية، مع بناء القدرة على الصمود لدى أولئك المعرضين لخطر التطرف بسبب العقلية والأفعال الخبيثة أو الرجعية للجماعات الإرهابية. وكما يعلم الأعضاء، تستغل الجماعات الإرهابية، منذ عام 2012، مواطن ضعف الناس وحالات النزاع المحتملة في بلداننا، بما في ذلك الفقر، الذي لا يزال تربة خصبة للتلاعب والدعاية الإرهابية.

إن حكومة مالي، كجزء من استراتيجيتها الوطنية لمكافحة آفة الإرهاب، اتخذت تدابير شتى، بدأت لحسن الحظ تؤتي نتائج إيجابية على الصعيد العملي. وأرحب بالتعاون الإيجابي مع صندوق بناء السلام، الذي يدعم السلطات المالية في جهودها الدؤوبة لاستعادة السلام والاستقرار في بلدي. وإن صندوق بناء السلام بقيامه بذلك، وبمرور الوقت ومن خلال الإجراءات والنتائج على الصعيد العملي، بما في ذلك في مجال المشاريع السريعة الأثر، أثبت جدواه في جميع المجالات. ولهذا السبب، يؤيد وفد مالي تأييدا تاما توصية الأمين العام المتعلقة بتمويل الصندوق بالأنصبة المقررة بالإضافة إلى التمويل الطوعي. وبالمثل، وفي سياق الانسحاب الجاري لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، تقف حكومة مالي على أهبة الاستعداد لمواصلة تعاونها مع الصندوق للبناء على ما تم إنجازه بالفعل.

أخيرا، تدعو مالي إلى تقديم دعم مالي أكبر لصندوق بناء السلام حتى يتمكن بدوره من دعم مبادرات السلام في جميع أنحاء العالم.

السيدة أدينغ (جنوب السودان) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر رئيس الجمعية العامة على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة المهمة بشأن

لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام، وهما أساسيان لدعم البلدان المتضررة من النزاعات مثل جنوب السودان. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام، ورئيس لجنة بناء السلام، والأمين العام المساعد لدعم بناء السلام، والزملاء الآخرين على ملاحظاتهم الثاقبة.

يمر جنوب السودان حاليا بمرحلة حرجة في عملية السلام، حيث يسعى جاهدا لتنفيذ اتفاق السلام المنشط لعام 2018 ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات ودوافعها. وعلى الرغم من التحديات التي تفرضها جائحة مرض فيروس كورونا والأزمة الاقتصادية وتغير المناخ، فقد حقق جنوب السودان تقدما ملحوظا نحو السلام والاستقرار. وتشمل بعض الإنجازات تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، وإنشاء آلية العدالة الانتقالية، وإصلاح قطاع الأمن، وعودة السكان النازحين وإعادة إدماجهم، وتحسين الوحدة الاجتماعية على المستوى المحلي، والتحضير للانتخابات العامة المقرر إجراؤها في عام 2024.

على الرغم من التقدم المحرز، لا تزال هناك تحديات كبيرة. وهي تشمل التوترات القبلية، والفرص الاجتماعية والاقتصادية المحدودة التي تؤدي إلى الإحباط بين الشباب، وتغير المناخ والدمار البيئي الذي يؤثر على الموارد الأساسية. ومن أجل التصدي لتلك التحديات، حدد جنوب السودان أولويات، من قبيل تعزيز الحوكمة والمشاركة الشاملين، وتعزيز إصلاحات الإدارة المالية العامة، وتعزيز استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث، وبناء القدرات لمنع نشوب النزاعات وأنظمة الإنذار المبكر.

يحتاج جنوب السودان إلى مزيد من الدعم والمساعدة في مجالات الوساطة وبناء القدرات، والموارد المالية، والدعم السياسي، والدعوة. ونحن نقدر المساهمات المقدمة من المجتمع الدولي وصندوق بناء السلام، ونناشد توفير تمويل أكثر استدامة وإمكانية للتنبؤ به، ويتماشى مع الأولويات والخطط الوطنية. ونقدر الدعم السياسي الذي تقدمه الأمم المتحدة وشركاؤها وندعو إلى اتباع نهج أكثر شمولا وتشاركية لبناء السلام، تشمل جميع قطاعات المجتمع، لأن بناء السلام عملية مستمرة.

ومن الصعب تحديد قيمة بناء السلام، ولكن بعض الطرق لتقييم أثره تشمل المواءمة مع الاستراتيجيات الوطنية وأحكام اتفاقات السلام، وحسن توقيت المشاريع وشمولها والمساهمات في بناء السلام على مختلف المستويات. ويواجه تقييم تأثير بناء السلام تحديات وقيودا، ومن هنا تأتي الحاجة إلى مصادر متعددة للأدلة والتحليلات المصممة لتلبية الاحتياجات الفريدة لجنوب السودان.

في الختام، إن جنوب السودان ملتزم ببناء السلام ويرحب بالتعاون مع الأمم المتحدة والشركاء. ونحن نقدر الدعم والتضامن في ذلك الهدف المشترك.

السيدة أغارونوفا (الاتحاد الروسي) (*تكلمت بالروسية*): نشكر رئيس الجمعية العامة على الدعوة إلى عقد جلسة اليوم. نحن ممتنون للرئيسين السابق والحالي للجنة بناء السلام، بنغلاديش وكرواتيا، على إحاطتيهما الشاملتين (انظر A/77/PV.92) وعلى عملهما الحيوي في إدارة دفة عمل اللجنة.

نعرب عن تقديرنا لتوسيع النطاق الجغرافي لعمل لجنة بناء السلام في العام الماضي، حيث أعرب البلدان الأخيران تيمور – ليشتي وجنوب السودان ومنطقة آسيا الوسطى عن استعدادها للتعاون مع اللجنة. وقد استمر عدد الدول الراغبة في تبادل تجاربها وطلب التوصيات من اللجنة في التزايد هذا العام. ونرى في ذلك علامة على أن المساعدة الدولية الرامية إلى تعزيز قدرة الدول وفقا لأولوياتها التي حددتها بنفسها على الصعيد الوطني لن تمر مرور الكرام. ونعتقد أيضا أن من المهم تشجيع مشاركة البلدان الخارجة من النزاع، وهي المستفيد الرئيسي من أنشطة اللجنة، والدول التي تتعاون مع صندوق بناء السلام في اجتماعات لجنة بناء السلام.

إن اتباع نهج شامل ومحايد يأخذ في الحسبان العوامل في كل بلد والعوامل الإقليمية، والتحليل الشامل والبحث عن حلول محددة لتلبية الأولويات الوطنية أضمن طريقة لتحقيق أهداف بناء السلام بنجاح. ونحن مقتنعون بأن أساليب العمل هذه أنجع من توسيع نطاق السياقات المواضيعية لتشمل مسائل عامة، مثل تغير المناخ، والرعاية الصحية، والمساواة بين الجنسين، وحقوق الإنسان، والتي كثيرا ما تكون بالفعل موضوعا للمناقشة في محافل متخصصة أخرى للأمم المتحدة. ونعتقد أن قوة منظومة الأمم المتحدة تكمن في مبدأ تقسيم العمل بين هيئاتها

الرئيسية، حيث تضطلع جميعها بمهامها المحددة بدون التعدي على ولايات بعضها بعضا. وأي غموض في أدوارها لن يؤدي إلا إلى ازدواجية العمل وتقليل الفعالية العامة للمنظمة.

نود أن نشير إلى الإمكانات الكبيرة للجنة بناء السلام واستعدادها لتنسيق الجهود بشكل كامل مع المؤسسات المالية الدولية. ونأمل أن يتسنى إيجاد سبل لإشراكهما في هذا التعاون.

كان أحد الموضوعات الرئيسية لعام 2022 هو تمويل بناء السلام. وخُصص اجتماع منفصل رفيع المستوى للجمعية العامة لتلك المسألة، وأعدت اللجنة توصيات لهذه الغاية. ونتيجة لذلك، اتخذت الجمعية العامة بالإجماع القرار 305/76 وبينما ننظر في طرائق تجديد الموارد المالية لصندوق بناء السلام من ميزانية الأمم المتحدة، يجب علينا أيضا أن نتناول مسألة الكيفية التي تحدد بها الدول الأعضاء الولايات المتعلقة باستخدام تلك الموارد والإشراف على إنفاقها. ونود أن نشير إلى أننا رأينا دائما في صندوق بناء السلام أداة تعتمد على المساهمات الطوعية. وتلك الطريقة على وجه التحديد لتجديد موارد الصندوق هي التي جعلته آلية مرنة تمكنه من الاستجابة بسرعة لأي مسألة.

على الرغم من التحديات المختلفة، كان العام الماضي حافلا جدا بالنسبة لصندوق بناء السلام. وقد خُصصت حصة كبيرة من موارده لتعزيز مشاركة النساء والشباب في بناء السلام، ولكن من المشجع أن العديد من المشاريع كانت تهدف أيضا إلى دعم المصالحة الوطنية، ومنع نشوب النزاعات وحلها، وتعزيز الحوار السياسي بمشاركة جميع قطاعات السكان. وفي ذلك الصدد، نود أن نؤكد مرة أخرى على أهمية تعزيز التعاون بين لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام والربط بين جدولي أعمالهما، مما يسهم في تمكين الصندوق من زيادة تركيزه على الأولويات الوطنية والأسباب الجذرية للنزاعات في البلدان المدرجة في جداول أعمال كلتا الهيئتين، ويزيد بشكل كبير من النتائج الطويلة الأجل لأعمال بناء السلام وحفظ السلام في الميدان.

ومن المهم التشديد على أن احترام سيادة البلد المضيف ومواءمة المساعدة مع أولوياته يظلان في صميم عمل لجنة بناء السلام، فضلا عن جميع عمليات بناء السلام والحفاظ عليه. وقد أظهرت التجربة أن المساعدة الدولية في بناء السلام ت أكثر فعالية على وجه التحديد عندما تستند إلى مبدأ تولي مقاليد الأمور على الصعيد الوطني، حيث تأخذ الحكومة في الحسبان احتياجات المجتمع وتحدد استراتيجيات بناء السلام الأكثر إلحاحا وتنفذها. وبما أن لجنة بناء السلام مصممة لربط الجهود الرامية إلى صون السلم والأمن بالجهود الرامية إلى المساعدة في إعادة الإعمار والتنمية، فهي منتدى فريد يتبادل فيه المشاركون في عملية بناء السلام وجهات النظر. ونتيجة لهذه المناقشات، تستطيع اللجنة عندئذ أن تنقل إلى مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي معلومات عن أولويات بناء السلام لدى الحكومات، وآراء المجتمع المدني وتوقعاته، وتقييمات ممثلي منظومة الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الوطنية والدولية الأخرى. ونحن مقتنعون بأن مساعدة اللجنة، استناداً إلى القرارات التي تتخذ بتوافق الآراء بين أعضائها، يمكن أن تسمح لنا باتخاذ مواقف أكثر توازناً وحشد الدعم والاحترام على الصعيد الدولي.

السيد دبا (غامبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يسرني أن أدلي بهذه الملاحظات في هذه المناقشة السنوية المشتركة المهمة جداً للجمعية العامة ولجنة بناء السلام. في البداية، أود أن أعرب عن امتناني لسعادة السيد تشابا كوروشي، رئيس الجمعية العامة، وسعادة السيد إيفان سيمونوفيتش، رئيس لجنة بناء السلام، على التزامهما بهذه المناقشة السنوية. كما أشكر بصفة خاصة السيدة إليزابيث سبيهار، الأمينة العامة المساعدة لدعم بناء السلام.

تعرب غامبيا عن امتنانها على تقرير لجنة بناء السلام الممتاز والزاخر بالمعلومات (A/77/720) وتقرير الأمين العام (A/77/756) عن صندوق بناء السلام. توفر هذه المناقشة المشتركة لغامبيا كل عام فرصة فريدة لمشاركة نجاحات وتحديات الشراكة التي نقيمها ونعززها بين حكومة غامبيا ولجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام منذ عام 2017.

وتعرب حكومة غامبيا عن شكرها على تلك الشراكة التي تواصل تقديم الدعم والتوجيه بغية الحفاظ على المكاسب التي عملنا جاهدين

لتحقيقها. إن الشراكة المستمرة مع لجنة بناء السلام قد مكنت غامبيا من تعلم دروس مفيدة أسفرت عن قصص نجاح جديرة باطلاعكم عليها. إن الوعي السياسي والدعم الحاسمي الأهمية اللذين يواصل منبر اللجنة توفيرهما هو الهواء الذي تتنفسه عملية العدالة الانتقالية لدينا حتى اكتمالها وتنفيذ توصياتها.

إن حكومة غامبيا تدين بفضل لا ينسى للجنة على عملها كأداة، حيث وفرت للحكومة المنبر الصحيح لزيادة الوعي السياسي والتماس الدعم الذي تمس الحاجة إليه لتوطيد مكاسب السلام والتمتع بالعائد الديمقراطي الذي يتمتع به شعبنا حالياً ويستحقه.

إن أمل وتطلع الناس الذين نخدمهم لاستدامة السلام يتجدد في كل مرة يرد فيها تقرير في الأخبار الوطنية عن الإحاطات الدورية التي يقدمها كبار المسؤولين الحكوميين إلى لجنة بناء السلام. لذلك لا نستخف بتعاوننا مع اللجنة، لأن كل فرصة للتعاون معها توفر الاستقرار والأمل لشعبنا.

لقد كان صندوق بناء السلام عاملاً حفازاً للسلام المستدام الذي نتمتع به اليوم في غامبيا. وشهدت غامبيا انتقالاً ديمقراطياً سلمياً شمل إصلاحات مؤسسية قانونية، بما في ذلك في قطاعي العدالة والأمن وفي الخدمة المدنية، فضلاً عن الانفتاح الكبير للحيز العام. كان صندوق بناء السلام من أوائل رعاة عملية انتقال بلدنا، حيث وفر التمويل المبكر الضروري لتلبية الاحتياجات الانتقالية الأكثر إلحاحاً، بما في ذلك إرساء الأساس للعدالة الانتقالية وتقديم الدعم التقني للرئاسة لتوجيه اتساق صياغة السياسات داخل الحكومة. وبناء على طلب رسمي من الحكومة في عام 2018، أعلن الأمين العام أن البلد مؤهل لتلقي تمويل من صندوق بناء السلام عبر مرفق إحياء عملية بناء السلام حتى نهاية عام 2023. لذلك يسعدني أن أقدم لمحة عامة عن الدعم من صندوق بناء السلام في غامبيا منذ عام 2017.

استثمر الصندوق في ما مجموعه 16 مشروعاً، بما في ذلك عمليات العدالة الانتقالية، مع دعم مكرس لإنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة والتعويضات وعملها، وهي اللجنة التي تحظى بإطراء شديد. وشمل إنجاز هذا المشروع الوطني كل غامبي، على الصعيدين المحلي والدولي. إن المساعدة المستمرة التي يقدمها صندوق بناء السلام في مرحلة ما بعد اللجنة التي تشمل زيادة الوعي بالتوصيات، ودعم تنفيذها من جانب مجموعة من الجهات المعنية، ورصد التقدم الذي تحرزه اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان التي تم إنشاؤها وتفعيلها أيضاً بدعم من صندوق بناء السلام. يشكل تمكين النساء والشباب، لا سيما في مجال المشاركة السياسية ومنع خطاب الكراهية، مجالاً رئيسياً آخر من مجالات التركيز على مدى السنوات الخمس الماضية، وذلك بفضل الدعم الذي قدمه صندوق بناء السلام.

بالإضافة إلى المشاريع الملموسة المذكورة أعلاه للحفاظ على السلام في غامبيا، شهد التزام صندوق بناء السلام بالحفاظ على السلام في غامبيا أربعة مشاريع تمت الموافقة عليها مؤخراً، وكلها موجهة نحو دعم تنفيذ العديد من التوصيات التطلعية للجنة الحقيقة والمصالحة والتعويضات، مثل تنفيذ لجنة السلام والمصالحة، ومنع خطاب الكراهية والتماسك الاجتماعي في المناطق الريفية المعرضة لنشوب النزاع فيها. يوفر الدعم الذي يقدمه الصندوق بالفعل خبرات المركز الدولي للعدالة الانتقالية، بهدف تمكين الشباب من المشاركة بنشاط في عملية ما بعد اللجنة، ولا سيما من خلال قيادة الحوار بين الأجيال، سواء على مستوى المجتمع المحلي أو مع الجهات المسؤولة، من أجل كفالة زيادة الوعي المناسب بتوصيات لجنة الحقيقة والمصالحة والتعويضات، بالإضافة إلى تيسير التنفيذ المحلي لبعض التوصيات.

في الختام، تقدر غامبيا اعتراف صندوق بناء السلام بالحاجة إلى المشاركة السياسية للمرأة من خلال تقديم دعم ملموس بهدف تحسين عدة ظروف تمكينية لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة، مثل النهوض بالأطر القانونية المتعلقة بنظام الحصص، وبناء قدرات المرشحات، فضلاً عن أعمال الدعوة على مستوى المجتمع المحلي مع الشخصيات المؤثرة من أجل زيادة عدد القيادات النسائية المنتخبة والمرشحة في هياكل الحكم المحلي ومحاكم المقاطعات. من شأن ذلك أن يعمل على تحقيق تكافؤ الفرص للمشاركة الديمقراطية الشاملة للجميع التي لطالما كنا نتوق إليها.

السيد بكاري (النيجر) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر الرئيس على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة، التي تتيح لنا الفرصة لنتشاطر مع الجمعية تجربتنا مع صندوق بناء السلام.

سيركز بياني على الحقائق التي ستمكننا من أن نقدر على نحو أفضل أهمية صندوق بناء السلام في البلدان المتأثرة بالنزاعات أو تلك الخارجة من النزاع. بدأت تجربتنا مع الصندوق في عام 2012 من خلال الهيئة العليا لتوطيد السلام، وهي مؤسسة حكومية مكلفة بتحقيق الاستقرار في مناطق النزاع واستعادة التماسك الاجتماعي. بدأ تعاوننا في عام 2012، ومُوِّل مشروعنا الأول في عام 2013. لقد تم تحديد أربع ركائز ذات أولوية لبرنامجنا التعاوني للفترة 2021–2025 – منع نشوب النزاعات المحلية وإدارتها؛ وإمكانية الوصول إلى الموارد الطبيعية؛ وتعزيز قدرة المجتمعات المحلية على الصمود في مواجهة خطر التطرف العنيف؛ وتحسين السلام والأمن المجتمعي في المناطق الحدودية، وتعزيز الشراكات الاستراتيجية من أجل إجراء التحليل للجهات الفاعلة في بناء السلام وبرمجتها وتنسيقها.

إن التعاون الجيد القائم بين الهيئة العليا وصندوق بناء السلام، يسَّر ويواصل تيسير الالتزام بمواءمة الموارد مع احتياجات المجتمع المحلي ودعم جهود الحكومة الرامية إلى استعادة التماسك الاجتماعي. تتكون حافظة تعاوننا الحالية من 13 مشروعاً، بما في ذلك ثلاثة مشاريع عابرة للحدود بقيمة 30 مليون دولار وأربعة مشاريع بمبلغ 8 ملايين دولار، والتي هي قيد الاعتماد حالياً.

وأنتقل الآن إلى بعض إنجازاتنا.

فيما يتعلق بتمكين الشباب، الذين لم يكن لديهم في البداية سبل عيش ولا موارد مالية أو مادية وكانوا بالتالي عُرضة لجميع أنواع الأنشطة غير المشروعة، فضلاً عن ظاهرة الهجرة والتجنيد من قبل الجماعات الإرهابية، فقد وجدوا أنفسهم قادرين، بفضل أنشطة الصندوق، على إنشاء الأعمال التجارية الصغيرة أو تلقي التدريب الذي اكتسبوا فيه مهارات مهنية. ويجري تنظيم حملات إعلامية في الأماكن المدنية التي أصبحت أماكن لالتقاء الشباب من أجل إحداث تغييرات إيجابية في السلوك والسلام الدائم في المجتمعات التي ينشطون فيها. كما تُجرى حوارات بين الأجيال في تلك الأماكن. ويحدد الشباب، إلى جانب الميسرين، المسائل التي ستناقش وفقاً لاحتياجاتهم ويتبادلون الآراء مع كبار السن والسلطات المعنية من أجل إيجاد الحلول المناسبة لشواغلهم. يقوم 105 معلمين بالإشراف على أكثر من 500 من الشباب، 38 في المائة منهم من الفتيات، وتدريبهم بشأن مسائل السلام والأمن، فضلاً عن طائفة من المسائل الأخرى التي تشكل مصدر قلق رئيسي للشباب. وقد أعيد تأهيل المقاتلين الإرهابيين السابقين وأعيد إدماجهم داخل 18 مجتمعاً محلياً. ويجري الآن تكرار تلك التجربة في جميع أنحاء البلد.

وفيما يتعلق بمنع نشوب النزاعات المرتبطة بالموارد الطبيعية وإدارة تلك النزاعات، يعمل أكثر من 800 10 عضو، بمن فيهم 030 6 من النساء والفتيات، بالتعاون الوثيق مع محطات الإذاعة المجتمعية لبث رسائل السلام والتماسك الاجتماعي في القرى. وقد تلقت أكثر من 600 امرأة التدريب في مجالات متنوعة، بما في ذلك الوساطة ومنع نشوب النزاعات وإدارتها وثقافة السلام. وهن يؤدين دوراً رئيسياً في الوساطة وإدارة النزاعات، لا سيما بين المزارعين والرعاة. وأُنشئت أيضاً منصة إقليمية لمنع نشوب النزاعات المتعلقة بالوصول إلى الموارد الطبيعية وإدارتها، مما مكّن من التوصل إلى اتفاق بالتراضي بشأن فترة لإخلاء الحقول، وخفّض إلى حد كبير النزاعات بين المزارعين والرعاة.

وفيما يتعلق بالمهاجرين، شارك أكثر من 200 من أفراد المجتمع المحلي – 50 في المائة منهم تقريباً من النساء والفتيات – في أنشطة اجتماعية واقتصادية وثقافية لتعزيز التماسك بين المهاجرين والمجتمعات المضيفة وتوفير الفرص والمهارات المناسبة، مع التركيز بشكل خاص على الشباب. ولم تُسهم تلك الإجراءات في الحد بدرجة كبيرة من النزاعات بين المهاجرين والسكان المضيفين فحسب، بل مكنت أيضاً من الاختلاط الحقيقي بينهم.

أخيراً، فيما يتعلق بأمن المجتمع في المناطق الحدودية، سمحت جلسات المحاكم المتنقلة بإصدار أكثر من 000 500 وثيقة أحوال مدنية في مناطق النزاع خلال الانتخابات مؤخراً، مما مكن الناس من التسجيل والمشاركة في الانتخابات.

ختاماً، يشكل صندوق بناء السلام، بالنسبة للنيجر، أداة مالية مفيدة للحكومة، إذ يعمل في ميداني منع نشوب النزاعات وإدارتها.

السيد هارتني (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): تعرب الولايات المتحدة عن شكرها للأمين العام غوتيريش لإعطائه الأولوية لبناء السلام في إطار منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك في خطتنا المشتركة (A/75/982) وكمبادرة تشكل جزءاً من الخطة الجديدة للسلام. كما أشكر رئيس لجنة بناء السلام ونوابه على العمل الشاق الذي اضطلعوا به في هذا المجال الحاسم.

إن عمل الأمم المتحدة في مجال بناء السلام يدعم تعزيز المواءمة بين الجهود الإنسانية وجهود السلام والتنمية من أجل تعزيز التكامل وزيادة أثر التمويل الذي يقدمه المانحون. ونتطلع إلى زيادة تعزيز جهود الأمم المتحدة لبناء السلام، بما في ذلك كجزء من الخطة الجديدة للسلام ومؤتمر القمة المعني بالمستقبل ذي الصلة. يمكن للجنة بناء السلام أن تؤدي دوراً هاماً في النهوض بنتائج هذه المبادرات الرئيسية.

وخلال العام الماضي، رحبنا بازدياد عمل اللجنة واتساع نطاقه. ونقدر الإسهامات الحاسمة التي تقدمها اللجنة لمنع نشوب النزاعات واستدامة السلام، بدءاً من توسيع منظورها على نطاق البلد والمنطقة وعقد المزيد من المشاركات المواضيعية، ووصولاً إلى الاضطلاع بأدوارها الاستشارية الحاسمة في مجلس الأمن وأجهزة الأمم المتحدة الأخرى. إن اهتمام اللجنة ببناء المؤسسات، والعدالة الانتقالية وسيادة القانون، والعمليات الانتخابية، والنزوح، وتغير المناخ، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، والشراكات من أجل بناء السلام يهيئ فرصاً للتفكير في أفضل السبل لدعم العناصر الأساسية للسلام الدائم.

ونشكر أيضاً الأمين العام على تقريره عن صندوق بناء السلام (A/77/756). تؤيد الولايات المتحدة استخدام التمويل المقرر لبناء السلام، ونتطلع إلى المشاركة بنشاط في اللجنة الخامسة في الخريف لتجاوز الخلافات الآن حيث أصبح بالإمكان تقييم تمويل بناء السلام وإدارته.

بالإضافة إلى ذلك، أود أن أؤكد أن الولايات المتحدة ستعمل أيضاً عن كثب مع الأمم المتحدة بوصفها شريكاً استراتيجياً على مدى العقد المقبل بينما ننفذ استراتيجية الولايات المتحدة لمنع نشوب النزاعات وتعزيز الاستقرار. ونتطلع إلى التنسيق مع الشركاء المحليين والوطنيين والإقليميين لتعزيز السلام الشامل والمستدام، بما في ذلك من خلال الدبلوماسية والتنمية. إن جهودنا في إطار هذه الاستراتيجية تتماشى مع الأطر ذات الأولوية التي حددها صندوق بناء السلام، ولا سيما أهمية النهج الإقليمية وتعزيز الإدماج.

في الختام، تتطلع الولايات المتحدة إلى مواصلة دعمها لجهود الأمم المتحدة لبناء السلام. ونود بصفة خاصة أن نشكر الأمينة العامة المساعدة لدعم بناء السلام وفريقها على إدارتهم الثابتة لكل من اللجنة والصندوق، مما يجعل كل هذا العمل ممكناً.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): لقد استمعنا إلى آخر متكلم في المناقشة المشتركة بشأن هذه البنود.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البنود 28 و 58 و 114 من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

رُفعت الجلسة الساعة 16/40.